

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SEN/2/Amend.1
21 August 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول
الاطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الاطراف

السنگال*

* للاطلاع على التقرير الاولى المقدم من حكومة السنغال ، أنظر CEDAW/C/5/Add.42 و CEDAW/C/5/Add.42/Amend.1 : وللاطلاع على نظر اللجنة فيه ، أنظر CEDAW/C/SR.122 و CEDAW/C/SR.126 ، والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٨ (A/43/38) ، الفقرات ٥٤٨ - ٦٠٩ : وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة السنغال ، أنظر CEDAW/C/SEN/2 .

١ - من المعترف به اجمالاً أن النساء يودين ، بوصفهن قوة عاملة ، دوراً هاماً في انتاج وتوزيع وتحويل المنتجات الزراعية في السنغال . وهذا هو ، في الواقع ، المجال الذي اعتُبر فيه قوة محركة تدفع الى الامام بعجلة الحملة التي تشن من أجل الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية .

٢ - الا أن هذه الحالة ، ولو بدن أكيدة على صعيد الاقتصاد الكلي ، لا تفضي ، في كثير من الاحيان ، لا الى مكافأة المرأة ولا الى أخذها في الاعتبار ضمن المحاسبة القومية .

٣ - ولهذا الجود أسانيد ثقافية ، كما أنه يعود الى المشاكل المرتبطة بتحديد وتجميع البيانات المتعلقة ، اجمالاً ، بالأنشطة النسائية .

٤ - وقد أدى هذان السببان ، عموماً ، الى عدم اجراء تقدير لعدد الناشطات اقتصادياً ، وإلى نقص في استخدام الموارد البشرية النسائية . ومن الاعمال التي تظلع بها بعض الهيئات ما يتوخى استبانة التحيزات والتضييقات التي تعترض سبيل الاعتراف والارتقاء بمشاركة المرأة في جهد التنمية الاقتصادية ، انطلاقاً من اجراء حساب ملائم لمساهمتها في الأنشطة الاقتصادية .

٥ - وفي هذا الصدد ، يمكن أن يشكل درس حالة المرأة في الحياة الاقتصادية الوطنية ، مع الاسترشاد بمعالم مثل الوضع السكاني ، والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسية ، وآثار القيود الاقتصادية المفروضة الآن ، أساساً ملائماً للتحليل .

أولاً - الوزن الديمغرافي للنساء السنغاليات

٦ - يبين الاحصاء العام الذي أجري في عام ١٩٨٨ أن النساء يمثلن أكثر بقليل من ٥١ في المائة من مجموع سكان السنغال (اذ يبلغ عددهن ٥٣٩ ٠٠٠ ٣ ، من أصل ٦ ٨٩٢ ٠٠٠ نسمة) . وأكثر من ثلاثة أخماسهن يعشن في المناطق الريفية .

٧ - وأول أسباب هذا التفوق العددي النسائي يتمثل في الهجرات الخارجية التي تصيب ، خصوصاً ، رجال الوسط الريفي ، يلي هذا السبب وفيات الرجال . ويتجلى هذان السببان في نسبة الذكورة ، التي تبلغ ، اجمالاً ، ٩٥ ، وتميل الى التناقص بشدة من فئات الاعمار المتدنية الى فئات الاعمار العالية .

٨ - وللفئة النسائية من سكان السنغال نفس حالة السكان اجمالاً من حيث صغر السن النسبي ، إذ ان ٥٧ في المائة من النساء ، تقريباً ، هن دون الـ ٢٠ من العمر (مقابل ٥٨ في المائة من الرجال) .

٩ - ويستفاد من استقصاء الخصوبة الذي أجري السنغال عام ١٩٧٨ أن ٨٠ في المائة من السنغاليات تزوجن ، للمرة الأولى ، قبل سن الـ ٢٠ ، و ٣٠.٥ في المائة قبل سن الـ ١٥ . أما متوسط معدل الخصوبة فيناهر ٦٩٩ أطفال لكل امرأة في سن الانجاب .

١٠ - ولتزايد تدفقات الهجرة الاقليمية أثر أكيد في حالة المرأة العائشة في الوسط الريفي . فالنزوح الريفي ، الذي يتنامى بتنامي الصعوبات الاقتصادية الحالية ، يجعلها تتحمل ، منفردة وعلى نحو متزايد ، العبء اليومي لرعاية الاطفال وتغذيتهم ، بحيث لا يعود نشاطها مقتصر على المهام المنزلية أو الاشغال التي تضطلع بها في حقول الأسرة . وهكذا يتزايد اتجاه المرأة الريفية نحو الانشطة التي تحقق دخلا نقديا .

ثانيا - السياق الاجتماعي - الثقافي والاقتصادي

١١ - تواجه المرأة السنغالية مجموعة من القيود تظهر المكانة والحالة اللتين تنصها بهما العقلية الدينية والتقليدية على حد سواء .

١٢ - فهذه المعايير تنزع الى حصرها في الدور البسيط الذي تؤديه بصفقتها زوجة وأما . وهكذا يقع على عاتقها الوفاء بجميع المهام المنزلية والعائلية تقريبا ، وضمن ذلك العناية بالاطفال .

١٣ - ونتيجة ذلك هي أنه ، بالرغم من تطور العقلية والتقدم المحرز في النهوض بالمرأة ، لا يزال الزواج والامومة قيمتين أوليتين في الحالة التي يعترف بها للمرأة . ولهذا الأمر ، بالطبع ، آثاره في الطابع المبكر جدا للزواج ، وفي أهمية الخصوبة بالنسبة الى نفسية المرأة ، وكذلك في تطلعاتها الخاصة بالحياة المهنية خارج اطار الأسرة .

١٤ - وتشكل أمية النساء ، كما يشكل انخفاض مستوى تعليمهن ، مؤشرا وسببا للحالة التي ترسم لهن . فمن المقدر أن ٨٢ في المائة من النساء أميات ، مقابل ٦٢ في المائة من الرجال . كما أن ٣٦ في المائة فقط من الفتيات المتراوحة أعمارهن بين ٧ و ١٢ سنة ملتحقات بالمدارس الابتدائية ، مقابل ٥١ في المائة من الفتيان الذين يبلغون العمر نفسه . ثم أنه ، حتى عندما تلتحق الفتيات بالمدرسة ، لا يجتاز المستوى الابتدائي منهن الا عدد ضئيل ، بسبب التمييز الذي يحصل ضدهن في متابعتهم للدراسة . وتكون النتيجة أنه ، كلما ارتفع مستوى التعليم ، انخفضت نسبة الفتيات فيه . وهذه الحالة هي الترجمة الحسية للواقع الاجتماعي - الثقافي الذي يجعل النساء ، بالدرجة الأولى ، زوجات وأمهات .

١٥ - أما على الصعيد القانوني ، فلدى السنغال تشريع حديث يميل الى ايثار المرأة

ويتيح حمايتها من أشكال التمييز والاضاع التي قد تتعرض لها . الا أن وزن التقاليد وقوة العادات يعرقلان المشاركة على تطبيقه .

ثالثا - القيود الاقتصادية ومساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية للسنغال

١٦ - يُبرز السياق المشار اليه أعلاه بعض جوانب القيود والعقبات التي تعرقل مراعاة دور المرأة ، على وجه أفضل ، في الحياة الاقتصادية . ومن أخص ما فيه أنه يبين بجلاء التضارب الحاصل بين وزنها الديمغرافي ووزنها الاقتصادي . الا أن هناك ، رغم ذلك ، عوامل سيؤدي التوسع فيها ، ليس فقط الى تسليط الضوء على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الوطني ، بل كذلك الى فتح آفاق جديدة أمام النهوض بها .

١٧ - فالنزوح الريفي ، الناجم عن الازمة الاقتصادية ، قد أدى الى تحميل النساء مسؤولية متزايدة على الصعيدين الاقتصادي والنقدي . كما أنه عجل عملية اكتساب البلد للطابع الحضري ، وهي عملية تفضي ، وفقا لما هو معهود ، الى التنامي السريع للقطاع الحضري غير الرسمي الذي يمثل موقعا أساسيا في توظيف النساء .

١٨ - ويستفاد من تقرير صدر عن مكتب العمل الدولي في عام ١٩٨٨ (bit, 1989) أنه كانت هناك في عام ١٩٨٦ ، من أصل ٧٢ ٠٠٠ وظيفة مأجورة ، دائمة وموسمية ، في القطاعين الخاص وشبه العام ، نسبة ٨ في المائة فقط تشغلها نساء . وبين القوى العاملة الدائمة ، كانت نسبة النساء تتراوح بين ١٤ في المائة (تجارة التجزئة) و ٢ في المائة (البناء والأشغال العامة) . وفيما يتعلق بالوظائف الموسمية ، يبدو أن النساء ممثلات تمثيلا جيدا في الصناعات الغذائية (١٧ في المائة) والفنادق والمطاعم (١٥ في المائة) ، الا أن غيابهن يكاد يكون تاما عن فروع الأنشطة الأخرى التي منها النقل ، والبناء والأشغال العامة ، وصناعات المنسوجات ، الخ. ...

١٩ - وفي مقابل ذلك ، يشكل القطاع العام ، بالنسبة الى النساء ، مصدرا لا بأس به للوظائف الحديثة . فنسبتهن تقارب ١٥ في المائة بين موظفي الخدمة العامة ، مع أن غالبيتهن العظمى ملتحقة بقطاعي التعليم (٢٥ في المائة من العاملین) والصحة (الثلث) . وصحيح أيضا أن القطاع العام هو الذي أصبح فيه انفتاح الفرص أمام وصول المرأة الى وظائف المسؤولية واقعة لا تقبل الجدل ، ثم انتشر ذلك ، بالتدرج ، الى القطاعين الخاص وشبه الخاص .

٢٠ - وقد كان من اعتماد أساليب جديدة للتوظيف في الخدمة العامة ، ومن إعادة هيكلة المؤسسات شبه العامة ووحدات القطاع الخاص ، أن عززا دور القطاع غير الرسمي بصفته القطاع الذي يؤمن للنساء أكبر عدد من الوظائف .

٢١ - وفي هذا الاطار أيضا تندرج المبادرات التي تساندها السلطات العامة (التجمعات النسائية) والتي تستهدف تذليل الصعوبات المتصلة بالمسؤوليات الجديدة التي تتحملها المرأة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية الحديثة .

٢٢ - الا أن أخذ هذه المسؤوليات في الاعتبار لا يمكن أن يكون له فاعلية الا اذا حصل بطريقة شاملة ، أي بحسبان حساب العمل الهام الذي تؤديه المرأة في المنزل .

٢٣ - كما أنه ، برغم ضرورات الاتساق التي يملئها نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، وبرغم السعي الى تحسين الترابط بين نظم محاسبة الدول وسائر نظم الاحصاء المقيسة التي منها نظم ميزان المدفوعات ، واحصاءات المالية العامة ، الخ ، حال عدم حسبان حساب العمل المنزلي دون وجود تمثيل حقيقي للنصيب الذي يعود للمرأة في الانتاج وفي الثروة الوطنية .

٢٤ - ويضاف الى ذلك أن صحة أي نظام للمحاسبة الوطنية لا تكمن فقط في ملاءمة هذا النظام للواقع الاقتصادي والاجتماعي ، بل كذلك في قدرته على المساعدة في اتخاذ القرارات الانسب .

٢٥ - ولذلك تؤكد السنغال مجددا ، اذ هي تتطلع الى الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة ، عزمها على المشاركة في أية عملية تفكير تتيح الاهتداء الى نظام للمحاسبة الوطنية يولي الأنشطة النسائية مزيدا من الاعتبار .

وضع المعوقات

٢٦ - يستفاد من النتائج الاولى للاحصاء العام الذي أجري في عام ١٩٨٨ أن وضع النساء ، في هذا المجال ، هو كما يلي :

١٥ ٠١٤	معوقة	حركيا
١١ ٧٢٥	معوقة	بصريا
٣ ٤٤٢	معوقة	برصاء
٥ ٦٣١	معوقة	عقليا
٢٧ ٨٩١	معوقة	في مجالات أخرى

٢٧ - وبالنظر الى الاحكام الدستورية والتشريعية النافذة في السنغال ، لا يمكن ، موضوعيا ، أن يحصل أي تمييز بين المعوقات والمعوقين .

٢٨ - وتؤمن الدوائر المختصة رعاية من يعنيهن الأمر ، انما ضمن اطار يتسم ، ولا شك ، ببعض الشج في الميزانية .

٢٩ - ذلك هو الاطار الذي صاغت فيه وزارة شؤون المرأة والطفل والاسرة استراتيجية "الاسرة المنتجة" ، التي تستهدف تشجيع نهوض الاسر بذاتها ، انطلاقا من حوافزها الذاتية ومن قدراتها العقلية وطاقاتها الكامنة ، وذلك توخيا لشمولها ، بالتدريج ، بعملية التنمية المستدامة .

٣٠ - فمناط الامر هو مواكبة الانتقال من سياسة المساعدة الى سياسة تشجع المبادرات الفردية وتتمحور حول نهوض الجماعة الاسرية معتمدة على ذاتها .

- - - - -